التعددية الثقافية كمدخل لتعزيز التنمية الاجتماعية في العراق (مقاربة سوسيولوجية)

م.د حسين عبد العباس كاظم

جامعة القادسية – كلية الآداب

Hussein.abdul@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث : /٢٠٢٦/٩

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٩/٢٩

الملخص:

سعى الباحث من خلال بحثه الحالي إلى استقصاء العلاقة بين التعددية الثقافية والتنمية الاجتماعية، ومدى علاقتها في دعم المسار التنموي في العراق، انطلاقاً من تساؤل محوري مؤداه:(ما التعددية الثقافية؟، وما التنمية الاجتماعية؟، وما العلاقة بينهما في المجتمع العراقي؟)، وغيرها من التساؤلات الفرعية التي تناولها الباحث في مشكلة بحثه.

ويسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية: تحديد مفهوم التعددية الثقافية، ومفهوم التنمية الاجتماعية، وتحليل واقع التعددية الثقافية في المجتمع العراقي، والوقوف على التحديات التي تقف إمام تفعيل دور التعددية الثقافية في العراق، وتحليل الآليات المتاحة لتفعيل التعددية الثقافية بما يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمع العراقي.

استنادًا إلى ما تم عرضه وتحليله في ثنايا البحث، توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، يمكن إجمالها فيما يأتي:

(١) يعاني المجتمع العراقي من ضعف التوافق الثقافي، الأمر الذي أسهم في تنامي الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وانعكس سلباً على تماسك المجتمع واستقراه.

(٢) أدت المحاصصة إلى إضعاف مؤسسات المجتمع، تنامي الفساد المالي والإداري، وتأثيرها السلبي على مبدأ المواطنة، مما أنعكس بشكل سلبي على مرتكزات التنمية المجتمعية.

(٣) ساهمت ضعف الهوية في المجتمع إلى خلق الانقسامات المجتمعية، على أسس طائفية، وضعف مبدأ المواطنة، التوترات والانقسامات في المجتمع، مما انعكس بشكل سلبي على المسار التنموي في العراق.

(٤) يعاني المجتمع من ضعف الثقة الاجتماعية بين مكوناته، الأمر الذي أسهم في إضعاف اللحمة الوطنية، وتنامي الصراعات الاجتماعية، وضعف التنمية الاجتماعية في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: التعددية الثقافية، التنمية الاجتماعية، المجتمع العراقي

Multiculturalism as an Approach to Enhancing Social Development in Iraq(A Sociological Approach)

Dr. Hussein Abdul Abbas Kadhim

Al-Qadisiyah University – College of Arts

Hussein.abdul@qu.edu.iq

Date received: 1/9/2026
Acceptance date: 29/9/2026

Abstract:

In this study, the researcher sought to investigate the relationship between multiculturalism and social development, and the extent to which this relationship supports the development trajectory in Iraq. This inquiry was driven by a central question—"What are multiculturalism and social development, and what is the relationship between them in Iraqi society?"—alongside other sub-questions addressed within the research problem .

The study aims to achieve the following objectives: defining the concepts of multiculturalism and social development; analyzing the reality of multiculturalism in Iraqi society; identifying the challenges hindering the activation of multiculturalism's role in Iraq; and analyzing available mechanisms to activate multiculturalism in a way that contributes to achieving social development in Iraqi society .

Based on the analysis presented throughout the study, the researcher reached a set of conclusions, which can be summarized as follows

(1) Iraqi society suffers from a lack of cultural consensus; this has contributed to the rise of sub-identities at the expense of national identity, negatively impacting social cohesion and stability.

(٢) The quota-based system has weakened societal institutions and fostered the growth of financial and administrative corruption. It has also negatively affected the principle of citizenship, thereby undermining the foundations of societal development.

(٣)The weakness of identity within society has fostered sectarian-based societal divisions and eroded the principle of citizenship. These tensions and divisions have had a negative impact on the development trajectory in Iraq.

(4) Society suffers from a lack of social trust among its various components—a situation that has contributed to weakening national cohesion, escalating social conflicts, and hindering social development.

Keywords: Multiculturalism, social development, Iraqi society.

المقدمة:

يتميز العراق بتعدد اجتماعي وثقافي، ويمثل هذا التعدد سمة مميزة له تميزه اجتماعياً، وهو عامل رئيس لتحقيق تماسك المجتمع واستقراره، حينما يتم إدارة ذلك التعدد بطريقة مناسبة، تسهم في خلق وسط ملائم يتم من خلاله تعزيز وحد المجتمع وإرساء دعائم التنمية المجتمعية فيه.

لكن وفي المقابل فإن هذا التعدد لم يتم استثماره، والإفادة منه لتعزيز تماسك أفراد المجتمع باختلاف انتماءهم العرقي والطائفي، يرجع ذلك إلى عدة تحديات، منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، أدت بمجملها إلى زعزعة الأمن وضعف السلم الاجتماعي في البلد، والتي منها تدخلات دول الجوار في شؤون العراق الداخلية، المشكلات والحروب داخل البلد ألتي أدت إلى تنامي الطائفية والحروب الأهلية، أدت إلى ضعف الهوية المشتركة لدى الأفراد والجماعات وانتشار الهوية الطائفية، وإضعاف توافق الجماعات ثقافياً، وضعف المؤسسات الاجتماعية، وتوزيع ثروات البلد وخيراته على أسس محاصصاتية طائفية.

كما ادت تلك المشكلات المتراكمة إلى انهيار الثقة بين الجماعات داخل المجتمع، وضعف المواطنة لدى الأفراد والجماعات، المستندة إلى التسامح والقبول، كما أدت إلى ضعف مبدأ المشاركة في الحياة المدنية والسياسية داخل المجتمع، فضلاً عن انتشار المظاهر السلبية في المجتمع منها إقصاء الأفراد تهميشهم، وهو ما أثر بشكل سلبي الدعائم الثقافية والاجتماعية للتنمية المجتمعية في البلد.

المبحث الاول: الإطار العام للبحث

اولاً: عناصر البحث الاساسية

(١) مشكلة البحث وتساؤلاته

العراق بلد متنوع ثقافياً، ومتعدد اجتماعياً، ومتنوع دينياً وقومياً ولغوياً، ويمثل هذا التعدد الثقافي من الموارد الاجتماعية المهمة، والتي من الممكن تسهم في إرساء دعائم التنمية المجتمعية وتحقيقها في المجتمع، لكن في المقابل تحتاج إلى إدارة وتوظيف لها لتعزيز وحدة المجتمع وتحقيق التنمية فيه. ذلك أن التنمية الاجتماعية تتطلب مرتكزات رئيسة عدة منها، المشاركة، والمواطنة، والتماسك، والثقة. أن المجتمع في العراق تواجهه عقبات متعددة تضعف من التعددية الثقافية ومن فاعليتها في المجتمع، من تلك العقبات، المحاصصة في توزيع المناصب بين الكتل الحزبية، وتنامي الهويات الطائفية والحزبية والعشائرية على حساب الهوية الوطنية المشتركة، الانتماء الضيق للأفراد والجماعات، بالإضافة إلى انعدام مبدأ الثقة بين الأفراد والجماعات، وانعدام روح التسامح بين مكونات المجتمع، وضعف تقبل الطوائف الأخرى. وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة في تعزيز الانتماءات الفرعية والهويات الفردية، وإضعاف مبدأ الثقة والمشاركة المجتمعية وتماسك المجتمع، مما

انعكس سلباً على المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمع العراقي. وبناءً على ذلك تنطلق مشكلة البحث من تساؤل محوري مؤداه:((**ما التعددية الثقافية؟، وما التنمية الاجتماعية؟، وما العلاقة بينهما في المجتمع العراقي؟**)). فضلاً عن مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي: ما واقع التعددية الثقافية في المجتمع العراقي؟، وما التحديات التي تقف إمام تفعيل دور التعددية الثقافية في العراق؟، وما الآليات المتاحة لتفعيل التعددية الثقافية في المجتمع، بما يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية.

(٢) أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في بيان طبيعة العلاقة بين التعددية الثقافية والتنمية الاجتماعية من منظور سوسيولوجي، وإبراز الدور الذي تؤديه التعددية الثقافية في تحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمع العراقي. كما تنبع أهميته من كون التنمية الاجتماعية أحد أبرز المؤشرات الدالة على تطور المجتمع وتقدمه، لما لها من دور فاعل في تحقيق الاستقرار المجتمعي، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وترسيخ مبدأ المواطنة. وكما تبرز الأهمية البحثية في مدى تفعيل التعدد الثقافي من خلال مجموعة وسائل أساسية يتم من خلالها إرساء دعائم التنمية المجتمعية، عن طريق المؤسسات التعليمية ودورها الإيجابي في نقل واقع المجتمع من حال إلى حال أفضل، وتعزيز الهوية الوطنية، وترسيخ مبدأ التسامح. فضلاً عن وسائل الإعلام ودورها في نشر ثقافة التعايش، وتعزيز الخطابات الإعلامية الداعمة للتنوع، ومكافحة الخطابات القائمة على التعصب والكراهية. وتبرز أهمية البحث أيضاً في بيان دور السياسات العامة في دعم التعددية الثقافية من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية لمختلف المكونات، وسن القوانين والتشريعات الضامنة للحقوق الثقافية، ودمج التعددية الثقافية في خطط التنمية الاجتماعية، بما يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي، وترسيخ المواطنة، وتحقيق التنمية الاجتماعية، ودعم الاستقرار المجتمعي.

(٣) أهداف البحث

يسعى الباحث إلى الوقوف على طبيعة العلاقة ما بين التعددية الثقافية والتنمية الاجتماعية في المجتمع العراقي، وتحليل واقع التعددية الثقافية والتحديات التي تقف إمام تحقيقها للتنمية الاجتماعية، فضلاً عن استكشاف أهم الآليات لتفعيل دورها في المجتمع العراقي، والسعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

(١) تحديد مفهوم التعددية الثقافية، ومفهوم التنمية الاجتماعية.

(٢) تحليل واقع التعددية الثقافية في المجتمع العراقي.

(٣) الوقوف على التحديات التي تقف إمام تفعيل دور التعددية الثقافية في العراق.

(٤) تحليل الآليات المتاحة لتفعيل التعددية الثقافية بما يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمع العراقي.

ثانياً: تحديد المفاهيم الأساسية للبحث

(١) التعددية الثقافية

تعد إطاراً فكرياً يقوم على تنمية الوعي بالهوية الجماعية داخل المجتمع، ويرتكز على مبدأ توزيع السلطة بين مختلف الجماعات الثقافية المتعددة الهويات، وفق أسس العدالة والمساواة والاعتراف القانوني والاجتماعي، بتمايز هذه الهويات، كما يهدف هذا الإطار إلى تعزيز التعاون بين تلك الجماعات وتوظيف تنوعها ضمن آليات منسجمة مع بنية المجتمع ومرتكزاته الفكرية، بما يتيح إدماج الأقليات والجماعات المختلفة بصورة تحفظ خصوصياتها وتدعم حضورها داخل النسيج الاجتماعي[١].

كما وتمثل تصوراً نظرياً ومنهجاً سياسياً في إدارة التنوع داخل المجتمع، يقوم على إعادة توزيع السلطة بين الجماعات الثقافية المختلة على أسس من المساواة والعدالة، مع الاعتراف الرسمي بخصوصية كل جماعة وتميزها الثقافي، وينعكس هذا التوجه في سياسات وإجراءات عملية تسعى إلى دعم تلك الجماعات وتمكينها، مع الحفاظ على خصوصياتها وتعزيز تمايزها الثقافي ضمن الإطار العام للبنية الاجتماعية[٢].

يقصد بالتعددية الثقافية إجرائياً: الكيفية التي يدار بها التنوع الثقافي والاجتماعي والمذهبي والديني والقومي في المجتمع العراقي، بما يعزز السلم المجتمعي، والعيش المشترك، وقبول الآخر، ويسهم في دعم مسار التنمية الاجتماعية.

(٢) التنمية الاجتماعية

هي عملية مجتمعية شاملة ومقصودة تهدف إلى إحداث تحولات إيجابية في البناء الاجتماعي، عبر تحسين نوعية الحياة، والارتقاء بالظروف المعيشية، وتعزيز خدمات الرعاية والتنمية الإنسانية للأفراد والجماعات، من خلال جهود علمية منظمة تستند إلى التخطيط والتنسيق مع مسارات التنمية الاقتصادية، وتقوم هذه العملية على مجموعة من المرتكزات والمؤسسات والبرامج التي تعمل بصورة تكاملية لإحداث تغيير اجتماعي مستدام يسهم في تعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع[٣].

وتعرف كذلك بأنها عملية تستهدف تطوير العلاقات والروابط الاجتماعية داخل المجتمع، والارتقاء بمستوى الخدمات، بما يضمن تحسين ظروف الحياة اليومية والمستقبلية للأفراد، كما تسعى إلى رفع المستوى المعيشي والثقافي والصحي، وتعزيز قدرات الأفراد على فهم مشكلاتهم والتعامل معها، إضافة إلى تقوية روح التعامل والتفاعل الإيجابي بين أفراد المجتمع، بهدف الوصول إلى حياة أكثر استقراراً وجودة[٤].

يقصد بالتنمية الاجتماعية إجرائياً: مجموعة البرامج والسياسات والخطط التي تهدف إلى ارتقاء الواقع العام للمجتمع، ونقله من حال إلى حال أفضل، وتعزيز تماسكه الاجتماعي، وترسيخ مبدأ المواطنة، والتعايش السلمي، وقبول الآخر المختلف، بما يسهم في دعم المسار التنموي في إطار التعددية الثقافية.

المبحث الثاني: التعددية الثقافية والتنمية الاجتماعية في العراق

اولاً: الواقع الثقافي في المجتمع العراقي

(١) مظاهر التعددية الثقافية

(أ) التعددية الدينية: تشير إلى وجود أكثر من دين أو مذهب داخل المجتمع الواحد، مع إتاحة المجال لكل جماعة دينية للتعبير عن معتقداتها وممارسة طقوسها بحرية، على أساس القبول والاحترام المتبادل بين مكونات المجتمع، بما يضمن التعايش السلمي المشترك بين مختلف الأديان والمذاهب، ضمن إطار اجتماعي موحد(٥). وأن العراق يمتاز بتعدد ديني مذهبي، وهو ينقسم إلى الدين الإسلامي، الذي يعد دين لأغلبية أفراد المجتمع، فضلاً عن الديانات الأخرى، والمذاهب الأخرى(٦).

(ب) التعددية القومية – اللغوية: يتميز العراق بتنوع قومي، ولغوي، وديني، وهو جزء من هوية الوطن السوسيوتاريخية، وهو ما أسهم في الفسيفساء التراثية والثقافية للبلد(٧). ويشكل هذا التنوع القومي واللغوي والديني أحد أبرز سمات المجتمع العراقي، لما له من دور في تعزيز الثراء الثقافي والتفاعل الحضاري بين مكونات المجتمع، بما يسهم في ترسيخ قيم التعايش والتكامل الاجتماعي ضمن إطار الوحدة الوطنية.

(٢) خصائص البنية الثقافية في المجتمع العراقي:

(أ) التعايش السلمي: يشير التعايش السلمي إلى العيش المشترك بين الجماعات الاجتماعية المختلفة في انتماءها العرقية أو الطائفية أو المذهبية، ضمن إطار دولة واحدة، ويقوم على مبدأ قبول الآخر والحد من الصراعات العرقية والتعصب القبلي، فضلاً عن إزالة الحواجز بين مختلف الفئات الاجتماعية، وتنمية الشعور بالمسؤولية، وإشاعة روح التعاون بين الأفراد والجماعات، بما يسهم في تعزيز العلاقات الاجتماعية وتحقيق الاستقرار المجتمعي(٨).

في السياق العراقي، فإن التعايش السلمي يعاني معوقات عدة والتي لا يمكن حصرها في عامل واحد بل عدة عوامل مترابطة، تاريخياً واقتصادياً واجتماعياً وأيديولوجياً، والتي تكمن في غياب الرؤية الوطنية لتكوين المجتمع وبناء الدولة، على أسس من العدالة والمواطنة وسيادة القانون، والذي بدوره سمح بتشجيع الانتماءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، مما حدى إلى هدم الثقة بين أفراد المجتمع من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، والصراعات الداخلية والحروب الأهلية وتفاقم المشاكل، مما أثر بشكل سلبي على الأمن المجتمعي واستقرار البلد، لذلك فإن التعافي من تلك المشاكل المتفاقمة واستتباب الأمن الاجتماعي، يتطلب ذلك بلورة مشروع وطني شامل قائم على التسامح وقبول الآخر والحوار، ونشر ثقافة المواطنة والعيش المشترك، وبناء المؤسسات على أساس الكفاءة والخبرة والنزاهة، عن طريق تجاوز الهويات الفرعية الضيقة، والانتماءات أحادية الجانب لصالح الانتماء الوطني والولاء له(٩).

(ب) أثر الدين في الحياة الاجتماعية: يعد الدين ركيزة أساسية في الحياة الاجتماعية، لما يؤديه من دور مهم في تحقيق الأمن والاستقرار للأفراد والجماعات، إذ يسهم في التأثير في المشاعر، الكامنة والظاهرة، كما يعمل الدين على تحقيق الإشباع العاطفي والروحي وتعزيز الاستقرار النفسي والاجتماعي، بما ينعكس إيجابياً على تماسك العلاقات الاجتماعية واستقرار المجتمع(١٠).

وفي إطار التنوع الديني في المجتمع العراقي، أقر الدستور العراقي الإسلام ديناً رسمياً للدولة، مؤكداً في الوقت ذاته احترام التعدد الديني وحماية حقوق المكونات الأخرى، كما شدد على عدم تشريع قوانين تتعارض مع الثوابت الإسلامية، مع ضمان حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأفراد، الأمر الذي يعكس الاعتراف الدستوري بالتعددية الدينية والثقافية في العراق(١١).

ويكتسب مبدأ عدم التفرقة في التعامل مع الأديان ولمذاهب المختلفة أهمية كبيرة في الحفاظ على حقوق الجماعات الاجتماعية وتعزيز الاعتراف بالآخر، بما يسهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي وترسيخ مبادئ السلم المجتمعي والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع.

(ج) الروابط العشائرية: تمثل القبيلة سمة مميزة في البناء الثقافي للمجتمع في العراق، لها وظائفها المتعددة اجتماعياً وسياسياً، إذ تؤدي دور أساسي في البناء الاجتماعي للجماعة، من خلال ترسيخ مبادئ التضامن المجتمعي والتكافل بين الجماعة الواحدة، وتسهم في توفير دعماً مادياً ومعنوياً للجماعة، وتقوم بدور مهم في دعم الرابطة الاجتماعية عن طريق بناء هوية موحدة للجماعة تسهم في انتمائهم وولائهم وتماسكهم الداخلي. لكن وفي المقابل وبرغم هذه الصفات الحميدة الإ أنها قد تكون عائق أمام المسار التنموي، من خلال تقديم الانتماءات الفرعية على الانتماءات والمصلحة الوطنية، ومدى ارتباطها بالتعصب القبلي، الأمر الذي يؤدي بلا شلط إلى ضعف المواطنة، وعرقلة المسار التنموي في البلد(١٢).

(د) الهوية الثقافية: ترتبط الهوية الثقافية بمنظومة القيم والمعتقدات والعادات المشتركة التي تشكل أساس الانتماء الاجتماعي والثقافي للأفراد والجماعات، وتكتسي هذه الهوية أهمية كبيرة في فهم مفهوم المواطنة، لأنها ترتبط بطبيعة النظام الاجتماعي والسياسي والقانوني والعلاقات الاقتصادية السائدة داخل المجتمع، كما تسهم الهوية الثقافية المشتركة في تعزيز الشعور بالانتماء والولاء الوطني، في حين أن ضعف التوافق الثقافي بين الجماعات قد يؤدي إلى تنامي الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، الأمر الذي ينعكس سلباً على التماسك الاجتماعي والاستقرار المجتمعي، لأن ضعف الهوية الثقافية الجامعة قد يؤدي إلى تنامي الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية(١٣).

ثانياً: دور التعددية الثقافية في تعزيز التنمية الاجتماعية

(١) تعزيز التماسك الاجتماعي: يقصد بالتماسك الاجتماعي مجموعة المبادرات والبرامج والأنشطة المرتبطة بالتنمية الاجتماعية، والتي تهدف إلى تعزيز التواصل والتفاعل بين الأفراد والجماعات على اختلاف هوياتهم وانتماءاتهم، وبناء الثقة المتبادلة فيما بينهم، كما يسعى إلى تعزيز بيئة اجتماعية قائمة على الحوار والقبول، وتنمية القدرات المجتمعية، بما يسهم في تقوية الروابط الاجتماعية، ويشمل ذلك دعم استقرار المجتمع وإعادة بناء بنيته الاجتماعية، ولاسيما في المناطق التي تأثرت بالنزاعات، بهدف تعزيز التعايش السلمي وترسيخ الاستقرار الاجتماعي(١٤).

إن التعددية الثقافية أصبحت من الثوابت الأساسية في الحياة الاجتماعية المعاصرة، إذ أن الكيفية التي يتعامل بها مع هذا التنوع تؤدي إلى دوراً مهماً في تحقيق التماسك الاجتماعي من خلال ترسيخ قيم الاحترام والحوار والتسامح، وتعزيز القبول الاجتماعي والتعايش المشترك بين الأفراد والجماعات. كما تسهم في تجاوز الاختلافات الثقافية والدينية واللغوية، عبر الاعتراف بالهويات المتعددة واحترام خصوصياتها داخل المجتمع الواحد، الأمر الذي يعزز حضور التعددية الثقافية بوصفها حقيقة اجتماعية قائمة لا يمكن تجاهلها. وترتبط التعددية الثقافية بتحقيق التماسك الاجتماعي من خلال بناء علاقات قائمة على التعاون والتفاعل الإيجابي بين الجماعات الاجتماعية، على الرغم من اختلاف انتماءها ومعتقداتها واتجاهاتها، بما يعزز احترام الآخر ويدعم الاستقرار والتكامل داخل المجتمع(١٥).

(٢) دعم المشاركة المجتمعية: تعد المشاركة مفهوماً عاماً يقصد به عملية التفاعل بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، والتي تهدف إلى الإسهام في تحقيق الأهداف العامة للمجتمع وتعزيز الشعور بالمسؤولية المجتمعية تجاه قضاياه واحتياجاته(١٦).

وفي هذا السياق، تعد المشاركة المجتمعية أحد أشكال هذا المفهوم العام، إذ تعني جهود الأفراد في خدمة مجتمعهم من خلال الإسهام في مختلف الأنشطة الاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية، وتقوم على الالتزام الأخلاقي وتحمل المسؤولية والعمل التطوعي والوعي بأهمية ممارسة الأنشطة العامة التي تخدم المصلحة العامة(١٧). إذن فهي وسيلة يتم من خلالها الشراكة بين أفراد المجتمع والدولة من أجل تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، وتعزيز التعاون ودعم التشاور، وإتاحة الفرصة للأفراد والجماعات للإسهام في البرامج والخطط وتنفيذها وتطويرها، من خلال استراتيجيات متكاملة وتضافر الجهود لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

تبرز أهمية التعددية الثقافية في تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال إفساح المجال إمام الأفراد والجماعات، على اختلاف هوياتهم وانتماءاتهم العرقية والطائفية وتوجهاتهم الثقافية، للمشاركة الفاعلة في مختلف مجالات الحياة السياسية والثقافية والمدنية والتربوية والاقتصادية وغيرها، ويتحقق ذلك عبر تشجيع

الحوار والتفاعل بين المكونات المجتمعية المختلفة على أسس من الاحترام المتبادل والقبول بالاختلاف، مما يسهم في زيادة انخراط الأفراد والجماعات في الأنشطة والمبادرات والمؤسسات المدنية، كما أن الاعتراف بالتنوع الثقافي واحترامه يعززان فرص مشاركة مختلف مكونات المجتمع في عمليات صنع القرار المتعلقة بشؤونهم وحياتهم العامة، الأمر الذي يسهم في بناء مجتمع قادر على الإفادة من الطاقات والإمكانات الفردية والجماعية وتوظيفها بما يخدم تقدم المجتمع وتنميته[١٨].

(٣) تعزيز السلم المجتمعي: السلم المجتمعي يقصد به العيش المشترك وقبول الآخر على أسس من العدالة والأنصاف، بعيداً عن الإقصاء والإكراه والتهميش والتسلط، ويستند إلى قاعدة إنسانية مبنية على التباين والاختلاف ما بين المكونات الاجتماعية في المجتمع الواحد، قائمة على الاعتراف وقبول التعددية بمختلف صورها سواء أكانت ثقافية أم مذهبية أو دينية أم قومية، وهو أمر أساسي لنبذ العنف والطائفية، وتعزيز ثقافة التعايش السلمي والعيش المشترك مع بقية الجماعات الاجتماعية، مما يسهم في بناء دواة المواطنة والسلام والأمن المجتمعي[١٩].

إذاً فإن السلم المجتمعي مبني على قاعدة إنسانية تستند إلى القبول والاعتراف بالآخر المختلف، وهو أمر مهم لخلق بيئة اجتماعية قائمة على التعايش والاحترام ما بين الجماعات الاجتماعية في المجتمع الواحد. فالتعددية الثقافية هي ركيزة مهمة من ركائز تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تعزيز السلم المجتمعي القائم على القبول والاعتراف وتكوين الجماعات السياسية. فضلاً عن أنها مهمة لتحقيق العدالة والمساواة بين مختلف الجماعات الاجتماعية، عن طريق المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية لمختلف الجماعات الاجتماعية بعيداً عن التهميش والاقصاء. وهو ما يؤدي إلى تحقيق أمن المجتمع وسلامته، لكن ذلك يحتاج إلى إدارة رشيدة لذلك التعدد قائم على العدالة والأنصاف بعيداً عن التهميش والإقصاء لمختلف المكونات الاجتماعية. أن التعددية الثقافية ركيزة أساسية في مواجهة العنف المجتمعي والتطرف، وتعزيز التعايش السلمي، وتحقيق السلم المجتمعي، لكنها في نفس الوقت تحتاج إلى إجراءات قانونية – دستورية، كما أنها تتطلب توعية مجتمعية قائمة على البرامج التربوية والتعليمية ووسائل الإعلام والندوات وورش العمل التوعوية لمواجهة العنف والتطرف وتحقيق الاستقرار المجتمعي[٢٠]. ويتم ذلك من خلال[٢١]:

- معالجة المسائل المتعلقة بالصراع المجتمعي، وتعزيز روح التعاون بين الجماعات الاجتماعية، مبنياً على أساس الاتفاق والعدالة الاجتماعية.
- تعزيز سياسة الاندماج من خلال انسجام الجماعات الاجتماعية وربطها مع بعضها البعض في بوتقة واحدة مبنية على أسس وطنية، تستند إلى روح المشاركة وتحمل المسؤولية المجتمعية.

- توحيد خطاب الكتل السياسية الفاعلة في المجتمع، من خلال تجاوز العقبات وتعزيز النظام الديمقراطي، عن طريق القضاء على جميع إشكال التفرقة والتمييز القائمة على أسس عرقية وطائفية، والتي تعد عائق إمام تحقيق السلم المجتمعي.

المبحث الثالث: التحديات ومتطلبات تفعيل التعددية الثقافية في التنمية الاجتماعية

اولاً: التحديات التي تواجه التعددية الثقافية

(١) المحاصصة السياسية: تمثل المحاصصة السياسية نهج سياسي يستند إلى تقاسم المناصب الحكومية بين الكتل والقوى السياسية المشاركة في الانتخابات وفقاً لحصص، بما يضمن حضور هذه القوى في مؤسسات الدولة وإدارة شؤون البلد. ومع ذلك، فإن هذا النهج يركز على الانتماءات السياسية الفئوية على حساب معايير الخبرة والكفاءة والاستحقاق، مما يؤدي إلى تعزيز ممارسات الإقصاء والتهميش وتقويض مبدأ المواطنة، بالإضافة إلى إضعاف فاعلية المؤسسات العامة والحد من قدراتها على تنفيذ البرامج التنموية[٢٢]. شهد العراق خصوصاً بعد العام (٢٠٠٣) بنية سياسية قائمة على نظام المحاصصة السياسية، ووفقاً إلى اعتبارات طائفية ومذهبية على حساب معايير الكفاءة والخبرة في شغل المناصب الحكومية[٢٣].

أسهم اعتماد الديمقراطية التوافقية في العراق بترسيخ نظام المحاصصة السياسية القائم على أسس طائفية وعرقية، إذ ارتكز النظام السياسي منذ تشكيله بعد العام (٢٠٠٣) على (مبدأ تمثيل المكونات الاجتماعية المختلفة). وأنطلق هذا التوجه من افتراض أن المجتمع العراقي يتكون من مكونات رئيسة وفرعية، لكل منها قوى وشخصيات سياسية تدعي تمثيل مصالحها والدفاع عن حقوقها داخل المؤسسات التشريعية والتنفيذية. وقد أنعكس هذا التصور على بنية النظام السياسي، حيث امتد مبدأ المحاصصة من التمثيل البرلماني إلى مختلف مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، الأمر الذي جعل الانتماءات الفرعية أحد المحددات الرئيسة في توزيع المناصب والسلطات العامة[٢٤].

(٢) ضعف بناء الهوية الوطنية: الهوية الوطنية ينظر لها بوصفها شعوراً بالانتماء والولاء للوطن، وتجسيداً للعلاقة التي تربط الفرد بالدولة في أبعادها القانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وتترتب على هذه العلاقة مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة التي تنظمها الأطر القانونية، بما يحدد أسس اكتساب الفرد لهذه الهوية وما يرتبط بها من حقوق والتزامات[٢٥].

أن المجتمع العراقي بعد عام (٢٠٠٣)، وبسبب النظام السياسي الذي أسسته النخبة الحاكمة بالاستناد إلى ترتيبات وتحالفات سياسية ذات أبعاد طائفية وأثنية، شهد حالة من الانقسام المجتمعي أسهمت في إعادة إنتاج الانتماءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة. وقد أدت هذه الترتيبات إلى تعزيز النزعات الطائفية والأثنية، استناداً إلى أهداف سياسية ومصالح ضيقة، وبمنظور محدود بعيداً عن الرؤية الشاملة لمصالح

المجتمع العراقي ككل، وكان لذلك آثر سلبي في أضعاف الهوية الوطنية، فضلاً عن كونه عاملاً أساسياً في خلق حالة من التوتر والعداوة على المستويين السياسي والاجتماعي، قائمة على المصالح الطائفية والأثنية الضيقة على حساب قيم المواطنة والانتماء الوطني الجامع[٢٦].

(٣) الانتماءات الفرعية: أن بناء الدولة في العراق (لاسيما بعد عام ٢٠٠٣) اتسم بطابع تجزيئي استند إلى استثمار حالة التنوع العرقي والمذهبي والديني واللغوي التي يتميز بها المجتمع العراقي، وقد تبنت العديد من الكيانات السياسية خطابات قائمة على الهويات الفرعية والانتماءات المذهبية والدينية والعرقية، بعيداً عن مبدأ المواطنة وهوية الوطن الجامعة لكل المكونات الاجتماعية، وأسهمت هذه الخطابات في تعزيز حضور الولاءات الفرعية داخل المجتمع العراقي تحت مبررات تتعلق بتمثيل المكونات والدفاع عن حقوقها. كما أن اعتماد القوى السياسية على أسس قائمة على التقسيم والمحاصصة أفضت إلى إضعاف الدولة ومؤسساتها، وانتقال الولاءات الفرعية إلى المجال الاجتماعي، لتتجسد في انتماءات طائفية ومذهبية وحزبية وعشائرية، ونتيجة لذلك تراجع حضور قيم المواطنة والانتماء الوطني لصالح الهويات الفرعية، الأمر الذي أسهم في تكريس الطائفية والانقسامات المجتمعية وخلق صراعات سياسية واجتماعية متكررة، كما أدى تغليب الانتماء الفرعي على الانتماء الوطني إلى إضعاف المواطنة، وتنمية الشعور بالانقسام بين مكونات المجتمع، تحت ذرائع حماية الحقوق والدفاع عن المصالح الخاصة بكل مكون، مما انعكس سلباً على وحدة المجتمع وتماسكه[٢٧].

(٤) ضعف الثقة الاجتماعية: الثقة الاجتماعية هي شعور الفرد بالأمان داخل المجتمع، وقدرته على تحمل المسؤولية واستعداده الدائم لمواجهة المشكلات اليومية، وتعد أساساً لتحقيق علاقات اجتماعية ناجحة، إذ تنمو وتتطور بين الأفراد من خلال تطور العلاقات الاجتماعية الإيجابية وتناميها داخل المجتمع، إلا أنها قد تواجه بعض المعوقات التي تحد من فهم معناها الحقيقي وممارستها بين الأفراد، مما يؤدي إلى تحولها إلى أزمة ثقة، لذلك لابد من توافر الثقة المتبادلة بين الأفراد لضمان استمرار العلاقات الاجتماعية وتعزيز التماسك والاستقرار داخل المجتمع[٢٨].

في المجتمع العراقي، الذي يواجه العديد من التحديات، يعد ضعف الثقة الاجتماعية من أبرز التحديات التي تواجه مكوناته المختلفة، سواء فيما بينها أو بينها وبين الحكومة، ولاسيما بعد عام (٢٠٠٣)، إذ أسهم الاحتلال في إحداث تحولات سياسية واجتماعية عميقة تمثلت في بناء منظومة جديدة استندت إلى أسس عرقية ومذهبية ((مكوناتية))، تمخض عنها تشكيل مجلس الحكم والحكومات المتعاقبة التي اعتمدت مبدأ المحاصصة الطائفية والمذهبية لتحقيق أهداف سياسية بالدرجة الأساس.

وقد انعكس ذلك سلباً على وحدة المجتمع العراقي، من خلال إضعاف اللحمة الوطنية وتراجع الهوية الوطنية، فضلاً عن تنامي الانقسامات والصراعات بين مكونات المجتمع المختلفة، كما أسهمت هذه الأوضاع

في تصاعد مشاعر الحقد والكراهية وانخفاض مستويات الثقة المتبادلة بين الأفراد والجماعات، الأمر الذي أدى إلى بروز الولاءات والانتماءات الفرعية على حساب الانتماء الوطني، وتعزيز الصراعات القائمة على أسس الهوية الفرعية لكل مكون اجتماعي[٢٩].

(٥) هيمنة الثقافة الأحادية: الثقافة الأحادية يمكن النظر إليها على أنها محاولة صهر المكونات السوسيو ثقافية في بوتقة واحدة، أي سيطرة جماعة ثقافية معينة ذات نفوذ على بقية الجماعات الثقافية الأخرى. وفي السياق العراقي، تعد الثقافة الأحادية وهيمنة مجموعة ثقافية على أخرى من أبرز المعوقات التي يواجهها المجتمع، نظراً لما يتسم به من تنوعاً دينياً ومذهبياً وقومياً ولغوياً، إذ أن تغلب هوية ثقافية على بقية الهويات الأخرى يخلق حالة من الإقصاء والتهميش، ويؤدي إلى أضعاف تماسك المجتمع ووحدته الوطنية، وهو ما يشكل عائق إمام التنمية الاجتماعية[٣٠].

(٦) ضعف ثقافة التسامح وقبول الآخر: على الرغم من أن المجتمع العراقي يتمتع بتنوعه الثقافي والاجتماعي والديني والمذهبي واللغوي والقومي، وأن مكوناته المختلفة عاشت عبر فترات طويلة في إطار من التعايش المشترك، إلا أن هذا التعايش تعرض لتحديات متعددة نتيجة تأثيرات داخلية وخارجية، أسهمت في إثارة الانقسامات الطائفية وإضعاف حالة الانسجام الاجتماعي بين مكونات المجتمع.

وقد شهد العراق، ولاسيما بعد عام (٢٠٠٣) تصاعداً في حدة التوترات الطائفية التي تجسدت في أعمال العنف والقتل والتهجير على أساس الهوية، الأمر الذي انعكس سلباً على الاستقرار المجتمعي وأدى إلى تعميق الانقسامات بين المكونات الاجتماعية المختلفة، فضلاً عن إضعاف الروابط الوطنية الجامعة، كما أسهم نظام المحاصصة السياسية القائم على الانتماءات الطائفية والأثنية في تكريس الانقسام المجتمعي، من خلال تغليب الهويات الفرعية على حساب مبدأ المواطنة، الأمر الذي أفضى إلى بروز ما يمكن تسميته ((حكومة مكونات)) بـ\الاً من ترسيخ مفهوم الدولة القائمة على المواطنة المتساوية والتعايش السلمي وقبول الآخر، ومع اتساع تأثير الخطابات الطائفية في المجالين الاجتماعي والسياسي، وانتشار ثقافة الإقصاء ورفض الآخر المختلف، برزت تحديات إضافية تمثلت في تراجع الثقة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وتعميق حالة الاستقطاب بين مكوناته المختلفة، كما أسهمت بعض القوى السياسية في تعزيز هذه الانقسامات من خلال التركيز على الهويات الفرعية بدلاً من الهوية الوطنية الجامعة، الأمر الذي أدى إلى تنامي مظاهر التعصب المذهبي الاجتماعي في المجتمع العراقي[٣١].

ثانياً: مرتكزات ترسيخ التعدد الثقافي في المجتمع العراقي

(١) المؤسسة التعليمية: تمثل المؤسسة التعليمية ركيزة أساسية للمجتمع لنقله من حال إلى حال أفضل، وبناء مستقبله، تجعل التعليم أداة رئيسة لتطوير المجتمع وارتقاءه، تستند إلى المواطنة، والتعايش بين مختلف المكونات، وتحقيق مبدأ المساواة، ودعم المسار التنموي ونمو المجتمع، وبناء المستقبل للبلد. عن طريق[٣٢]:

(أ) تحسين مناهج الدراسة: من خلال عدة طرق أهمها، حذف ما هو قديم من تلك المناهج وإضافة ما هو حديث ومواكب للتطورات، وتعزيز تلك المناهج بمعارف وخبرات ترتبط بالواقع المعاصر، وتكون أكثر شاملة وفاعلة وقادرة على نقل المعرفة والخبرة لأفراد المجتمع، وتتم عن طريق مجموعة إجراءات، ومنها:

- وضع خطط مستقبلية لتطوير الواقع التربوي.
- استشعار الحاجة إلى التطوير والتجديد.
- تجريب المناهج الجديدة وتقويمها.
- تعميم المناهج بعد التأكد من فاعليتها.
- متابعة تنفيذها وتقويمها بصورة مستمرة لضمان تحقيق أهدافها.

(ب) تنمية الوعي بالتنوع الثقافي: يسهم التعليم في ترسيخ قيم المواطنة والتسامح لدى الاجيال الجديدة، وتنمية وعيها بالتنوع الثقافي، من خلال غرس قيم احترام الاختلاف والاعتراف بالتعددية، وتعزيز ثقافة العيش المشترك. ذلك أن المواطنة بوصفها مفهوماً اجتماعياً، لا يمكن اختزالها في بعدها القانوني أو السياسي، وإنما تمثل مكانة اجتماعية تتشكل في إطار منظومة من القيم والمبادئ والحقوق والمسؤوليات، بما يعزز الانتماء إلى المجتمع، ويكرس ثقافة التسامح وقبول الآخر في مجتمع يتسم بالتنوع الثقافي[٣٣].

وانطلاقاً من ذلك، يسهم التعليم في تزويد الأجيال الجديدة بالقيم والمعارف والخبرات والممارسات الإيجابية القائمة على التسامح والعيش المشترك بين مختلف مكونات المجتمع، بالاستناد إلى جملة من المفاهيم التربوية والمبادئ القيمية التي تسهم في إعداد جيل قادر على تحمل المسؤوليات، لذلك يعد التعليم الأساس في تشكيل المنظومة القيمية والمعرفية والمهارية والسلوكية للأفراد والجماعات، بما يمكنهم من الإسهام بفاعلية في حياتهم ومجتمعهم، وتحديد مسارهم على المستويين المحلي والقومي[٣٤].

(٢) وسائل الإعلام ودورها في نشر ثقافة التعايش: تؤدي وسائل الإعلام دوراً مهماً في نشر ثقافة التعايش وقبول الآخر، إلا أن تحقيق هذا الدور يتطلب توجيهاً مسؤولاً من القائمين على إداراتها، وإدراكاً لحجم مسؤوليتهم تجاه المجتمع بمختلف مكوناته، وتعزيز الخطاب الإعلامي الداعم للتنوع الثقافي، ومكافحة خطاب الكراهية: يتطلب تعزيز دور وسائل الإعلام في نشر ثقافة التعايش تبني خطاب إعلامي وفكري مسؤول يسهم في مكافحة الخطابات المتطرفة، التي تحرض على الكراهية بين مكونات المجتمع، والتصدي لخطابات التعصب بمختلف

إشكالها، سواء كانت سياسية أو دينية أو عرقية أو قبلية، لما تتركه من آثار سلبية في إضعاف التماسك الاجتماعي وتهدد السلم المجتمعي، كما ينبغي أن يعمل الإعلام على ترسيخ قيم المواطنة والتسامح والاحترام، من خلال نشر الوسائل الإعلامية التي تدعم الحوار والتفاهم وقبول الآخر، بما يسهم في بناء مجتمع أكثر انسجاماً واستقراراً[٣٥].

(٣) السياسات العامة ودعم التعددية الثقافية: قبل أن نبين العلاقة بين السياسات العامة والتعددية الثقافية، يجب علينا اولاً بيان مفهوم السياسات العامة، إذ تشير إلى مجموعة من الأهداف العامة التي تصاغ في إطار برامج سياسية، وتعتمد على مجموعة من القرارات المرتبطة بصنع الأهداف وتنفيذها، بما يحقق الصالح العام ويخدم مصلحة المجتمع[٣٦]. ويتم ذلك من خلال ما يأتي[٣٧]:

- إعادة بناء الهوية الوطنية وفقاً لمبادئ المواطنة وسيادة القانون، والسعي إلى القضاء على ثقافة الإقصاء القائمة على العنف، وتعزيز ثقافة التعايش المشترك وقبول الآخر.
- تبني برامج تدعم الخطاب الديني المعتدل، مع السعي إلى تفكيك الفكر المتطرف، والحد من الخطاب القائم على العنف والكراهية.
- تنفيذ أنشطة وبرامج في الوسط التربوي تهدف إلى تعزيز ثقافة التسامح وقبول الآخر واحترام التنوع، بغض النظر عن الانتماءات العرقية أو الأثنية أو الدينية، وترسيخ الفكر الوسطي في البيئة التعليمية من خلال تطوير المناهج الدراسية، بما يسهم في نشر السلم المجتمعي، وتعزيز التعايش المشترك.
- تنظيم أنشطة مجتمعية وبرامج ثقافية لإرساء التواصل والتفاعل بين مختلف الهويات الثقافية، وإيجاد لغة مشتركة للحوار مع الآخر المختلف، بما يسهم في بناء هوية وطنية مشتركة، والحد من مظاهر الانغلاق الثقافي في المجتمع من خلال تعزيز العلاقات التشاركية في مختلف المجالات، تحقيقاً للعيش المشترك.
- تنفيذ أنشطة وبرامج في الجامعات والمعاهد، فضلاً عن مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الثقافية، بهدف تعميم ثقافة التعايش السلمي، وقبول الآخر، وتعزيز الحوار بين مختلف الجماعات الاجتماعية.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً: استنتاجات البحث:

استنادًا إلى ما تم عرضه وتحليله في ثنايا البحث، توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، يمكن إجمالها فيما يأتي:

(١) يتصف العراق بتعدد قومي، ومذهبي، ويمثل هذا التعدد ركن أساسي من أركانه السيوسيوثقافي، وهو يعد مرتكز مهم لتحقيق والوحدة والتماسك داخل المجتمع، لكن يحتاج إلى إدارة حكيمة.

(٢) هنالك العديد من التحديات التي تواجه المجتمع، لتحقيق وحدته واستقراه وتماسكه، ومن أهم تلك التحديات، تنامي الهويات الفرعية، والمشاكل والحروب داخل البلد، وتدخل دور الجوار بالشأن الخاص للبلد.

(٣) تمثل القبائلية سمة من سمات المجتمع في العراق، لها أهمية اجتماعية مهمة في تحقق تماسك الجماعة، وتعزيز تضامنهم، لكن في المقابل فهي تعد عائق أمام التنمية الاجتماعية، عندما يتم تقديم انتماء القبيلة على انتماء الوطن وهويته.

(٤) يعاني البلد من عدة معوقات، لها تأثير سلبي على التنمية الاجتماعية، منها: ضعف توافق الأفراد ثقافياً، والانتماء الفرعي، على حساب، الانتماء للوطن.

(٥) أدت المحاصصة المستندة على أساس طائفي وسياسي، تنامي الفساد في المؤسسات العامة للبلد، وإضعاف المواطنة، وتهميش الكفاءة والخبرة، وتقويض دعائم التنمية الاجتماعية.

(٦) اتساع انقسام المجتمع، وتنامي الطائفية، وضعف المواطنة، والثقة، واللحمة الوطنية، واتساع الصراعات الداخلية.

(٧) يعاني البلد تنامي إقصاء الأفراد تهميشهم، وضعف التسامح والقبول، وتآكل الهوية الوطنية، في المجتمع.

ثانياً: التوصيات

(١) ضرورة تعزيز التوافق الثقافي بين أفراد المجتمع، لما له من دور في تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار، وتحقيق التنمية الاجتماعية.

(٢) العمل على الحد من آثار المحاصصة السياسية – الطائفية، وتعزيز مبادئ الكفاءة والمواطنة، بما يسهم في رفع كفاءة المؤسسات العامة والحد من الفساد، ودعم مسار التنمية الاجتماعية.

(٣) تعزيز الهوية الوطنية، وترسيخ مبدأ المواطنة بوصفهما ركيزتين أساسيتين لوحدة المجتمع وتماسكه، وبما يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية.

(٤) العمل على تعزيز الثقة الاجتماعية بين مكونات المجتمع، لما لها من دور في تعزيز اللحمة الوطنية والحد من الصراعات الاجتماعية، وتعزيز مسار التنمية الاجتماعية.

(٥) ضرورة نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر، ومناهضة ثقافة الإقصاء والتهميش، بما يسهم في تعزيز الهوية الوطنية وتحقيق التماسك الاجتماعي، ودعم مسار التنمية الاجتماعية.

الهوامش:

(١) حسن عبيد وآخرون، في جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت – لبنان، ٢٠١٤، ص٧٧٠.

(٢) حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ٢٠١٠، ص١٣.

(٣) أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية – مصر، ٢٠٠٢، ص١٤.

(٤) محمد عبد الفتاح محمد، الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية – مصر، ٢٠٠٥، ص٥٠.

(5) نبيل دبابش وآخرون، التعددية الدينية وآليات الحور، دار الروافد الثقافية – ناشرون، بيروت – لبنان، ٢٠١٦، ص١٨٩.

(6) المادة (٤/رابعاً) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥.

(٧) سحر حربي عبد الأمير، المجتمع العراقي وتعقيدات الفيدرالية، مركز البيان للدارسات والتخطيط، العراق – بغداد، ٢٠١٤، ص٨.

(٨) منى حمدي حكمت، مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد٥٢، ٢٠١٦، ص٣٣٨.

(٩) عالية عبد الأمير عبد المجيد، مفهوم التعايش السلمي وإسهامه في تحقيق الأمن المجتمعي: العراق بعد العام ٢٠٠٣م انموذجاً، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية، العدد٦٥، ٢٠٢٣، ص٣٠٧.

(١٠) قاسيمي ناصر ولحبيب الربيع، الدين في المجتمعات المعاصرة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا – برلين، ٢٠٢١، ص١٧– ١٨.

(١١) اللجنة الأمريكية لحرية الأديان – الدستور العراقي الدائم، مارس – ٢٠٠٦، ١–٢.

(١٢) شهد غالب الربيعي، النزاعات العشائرية وأثرها في بناء السلام في العراق، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٥، ص٩–١٠.

(١٣) محمد جياد زين الدين المشهداني، سهى سالم قاسم الطائي، اتجاهات النخب الأكاديمية إزاء الهوية الثقافية للمجتمع العراقي، مجلة (MSAR) دراسات إعلامية، المجلد٦، عدد خاص، ص١٠٥.

(١٤) بشير ناظر حميد، كرار إبراهيم مهدي، التنوع الثقافي وبناء الهوية الوطنية: رؤية سوسيولوجية، مجلة آداب المستنصرية الإنسانيات، العدد١٠٩، الجزء١، ٢٠٢٥، ص٢٧١.

(١٥) خضر دوملي، مسارات عملية عن دور الشباب في تعزيز التماسك الاجتماعي، ويزن للنشر، دهوك، ٢٠٢١، ص١٩–٢٠.

(١٦) علاء ناجي، دور التعددية في تعزيز السلم الاجتماعي، ٢٠١٧، مقال منشور على الانترنت، للمزيد أنظر الرابط https://Wathiqoon.net.

(١٧) احمد بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٣، ص١٠.

(١٨) احمد حلبي عب الإله، المشاركة المجتمعية، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، م١، ع١، ٢٠١٨، ص٤.

(١٩) أنس أكرم محمد العزاوي، إدارة التنوع: التعايش والسلم المجتمعي ودور المفوضية العليا لحقوق الإنسان (ما بعد داعش)، مجلة قضايا سياسية، العدد٥٤، ٢٠١٨، ص٢٢٤.

(٢٠) ديمة عبد الله احمد، التعددية الثقافية ودورها في تحقيق السلم المجتمعي، مجلة الدراسات المستدامة، العدد٤، المجلد٦، السنة السادسة (ملحق٢)، ٢٠٢٤، ص٣٩٢

(٢١) المصدر نفسه، ص٣٩٣.

(٢٢) عبد الكريم بإسماعيل، محبوبة الأقريد، تأثير المحاصصة الطائفية على بناء النظام الديمقراطي – حالة العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد١، المجلد١٢، ٢٠٢١، ص٢٠٦.

(٢٣) قاسم حسين صالح، الشخصية العراقية: من السومرية إلى الطائفية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٦، ص١٩٧.

(٢٤) سعدي إبراهيم حسين، المحاصصة السياسية ووحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد ٢٠٠٣، مجلة إبحاث العلوم السياسية، العدد٤٠، ٢٠١٩، ص ٣١١-٣١٢.

(٢٥) طلال حامد خليل، الهوية الوطنية العراقية وآفاق المستقبل، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد٤، العدد٢، ٢٠٢٠، ص٣٨.

(٢٦) رانج علاء الدين، الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق، مركز برو كنجز، الدوحة، ٢٠١٨، ص٦.

(٢٧) رائد محمد صباح الدباغ، الانتماءات الفرعية والهوية الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد١٦، العدد٤، ٢٠٢٦، ص١٩٦٤-١٩٦٥.

(٢٨) اسعد كاظم شبيب، أزمة الثقة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد٦٨، الجزء٢، ٢٠٢٣، ص١٥٠

(٢٩) خيري عبد الرزاق جاسم، التعايش في مجتمع تعددي: دراسة حالة العراق، مجلة دراسات دولية، العدد٧٦، ٢٠١٩، ص١٤-١٥.

(٣٠) خالد محمود حمي ال خضر أغا، دور الحكومات العراقية المتعاقبة في إدارة التنوع الثقافي: دراسة تحليلية، المؤتمر العلمي لكلية الإمام الكاظم للعلوم الإسلامية، كلية الآداب، جامعة واسط، المجلد١٦، العدد٤، الجزء٢، ٢٠٢٤، ص٣٧٠.

(٣١) بدرية صالح عبدالله، التعايش السلمي في العراق بعد عام (٢٠٠٣)، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد١١، ٢٠٢١، ص٣٣٢-٣٣٣.

(٣٢) عائدة خلف مهدي القريشي، متطلبات تطوير المناهج الدراسية للمرحلة العامة في العراق، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد٤٠، ٢٠١٤، ص١٥-١٧.

(٣٣) هديل مصطفى الخولي، التعليم والمواطنة: رؤية مستقبلية، المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢١، ص٢٨.

(٣٤) مصطفى قاسم، التعليم والمواطنة وواقع التربية المدنية في مصر، مركز القاهرة لدراسات الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٦٦.

(٣٥) نجم العيساوي، نحو استراتيجية مجتمعية فاعلة لتعزيز الخطاب الإعلامي المعتدل عبر شبكات التواصل الاجتماعي، المؤتمر الدولي المحكم: الإعلام بين خطاب الكراهية والأمن الفكري، ٢٠١٧، ص٦-٧.

(٣٦) علي الدين هلال وآخرون، اتجاهات حديثة في علم السياسة، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٠٨.

(٣٧) المفوضية العليا لحقوق الإنسان، قانون رقم (٥٣) لسنة (٢٠٠٨).